اقتصاد

إقبال على الترخيص لمنشآت صناعية جديدة

| هناء غانم

بين تقرير صادر عن وزارة الصناعة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن عدد المنشآت الحرفية المنفّذة خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٧ وصل إلى ٧٣ منشأة، موزّعة على نشاطات صناعية هندسية وغذائية وكيميائية ونسيجية، برأسمال بلغ نحو ٢٢٢,٥ مليون ليرة سورية، توزعت على محافظات حمص، حماة، طرطوس، السويداء، حلب، ريف دمشق، دمشق، درعا، بقيمة آلات تجاوزت الـ١١٧,٩ مليون ليرة، وعدد عمال وصل إلى ١٧٠ عاملاً.

وأوضح التقرير أن عدد المنشآت الصناعية المنفذة على القانون /٢١/ خلال الفترة نفسها بلغ ٧٥ منشأة توزعت بين القطاع الهندسي بـ١٣ منشأة والغذائي بـ٢٤ منشأة والكيميائي بـ٢٧ منشأة والنسيجي بـ١١ منشأة، وبرأسمال إجمالي يقارب الـ١,٦ مليار ليرة، وبقيمة آلات تجاوزت ٨٤٢,٦ مليون ليرة، وعدد عمال وصل إلى ٥٣٨ عاملاً.

وذكر التقرير أن عدد المنشآت الاستثمارية المرخصة وفق المرسوم /٨/، منشأة واحدة في القطاع الكيميائي بالمدنية الصناعية بعدرا وآخر بريف دمشق و٢ منشأة للقطاع الغذائي ومنشأة واحدة في السويداء وأخرى في المدينة الصناعية بحسيا بتكلفة إجمالية بلغت ٢٠٠,٨ مليون ليرة سورية على حين قدر عدد عمالها ١٦٩٥ عاملاً.

وأوضح التقرير أن عدد المنشآت الصناعية المرخصة على القانون ذاته قد بلغت ٥٢٩ منشأة العدد الأكبر منها في حلب ١٧٩ منشأة صناعية و١٢٣ بريف دمشق، وتوزعت بين ١٢١ منشأة للقطاع الهندسي و١٤٦ للقطاع الغذائي و١٥٢ للقطاع الكيميائي أما القطاع النسيجي، فقد بلغ عدد منشآته نحو ١١٠ منشآت، برأسمال إجمالي لهذه المنشآت بلغ ٤٠,٤ مليار ليرة وعدد عماله ٥٣٩٨ عاملاً.

هواجس «الاستثمار» في «الأربعاء التجاري»

الأموي: هيئة الاستثمار هي المعنية بحل مشكلات الاستيراد والتصدير والمستثمرون يغفلون ذلك

| صالح حميدي

وصف نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان الاستثمار بالموضوع الكبير والشائك والمعقد، وذلك خلال ترؤسه ندوة الأربعاء التجاري أمس في غرفة التجارة بمشاركة مدير هيئة الاستثمار إيناس الأموي وحضور حشد من الفعاليات الاقتصادية، داعياً إلى التركيز على المشروعات المتعثرة والمتضررة خلال الأزمة وإيجاد الوسائل الكفيلة لإدخال هذه المشروعات أو تشميلها على قانون الاستثمار ليكون مظلة لها بحيث تستفيد من مزاياه وحوافزه وإعفاءاته وتسهيلاته لأن المستثمر المتعثر والمتضرر أولى بالاستفادة من قانون الاستثمار.

وأشار إلى أن بعض المشروعات قائمة فقط على استغلال مزايا الاستثمار وتقوم على استيراد الكثير من المواد المستلزمات الإنتاجية لتقوم بتخزينها قبل بيعها والمتاجرة بها في السوق المحلية، مستفيدة من المزايا المالية والجمركية ما يتسبب بفوضى في السوق.

من جانبها عرضت مديرة هيئة الاستثمار إيناس الأموي لحوافز الاستثمار والجانب الإداري في عمل الهيئة، مبينة أن الهيئة حالياً في مرحلة ضبط وإصلاح للبيئة الاستثمارية وتقييمها ووضع المعايير الخاصة بالأداء، مشيرة إلى تشميل ١٣٨٦ مشروعاً خلال الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠١٦ منها نسبة ٥٩ بالمئة في القطاع الصناعي و٢٧ بالمئة في قطاع النقل و١١ بالمئة في القطاع الزراعي وتوزعت النسبة الباقية على مجالات أخرى مختلفة. ولفتت إلى إمكانية لحظ المشروعات المتعثرة والمتضررة في قانون الاستثمار الجديد وإعطائها مزايا وحوافز.

وأشارت الأموي إلى بلوغ عدد إجازات وموافقات الاستيراد نحو ٢٧٠٠ تركزت على المواد الأولية ومستلزمات المشروعات، موضحة أن الهيئة معنية بحل العقبات والمشكلات التي تظهر في عمليات الاستيراد والتصدير، ومن ثم على المستثمرين مراجعة الهيئة وليس وزارة الاقتصاد لتسريع الإجراءات وتسهيل عملياتهم في هذا الخصوص، وهذا أمر يغفل عنه التجار والمستوردون والمصدرون، علماً بأن الهيئة تتدخل وتتواصل مع الوزارات ومع رئاسة مجلس الوزراء بشكل أسبوعي لحل ومعالجة المشكلات.

وأشارت إلى أن تراجع الاستثمارات منذ بدء الأزمة التي لم تمنع بروز بعض المشروعات في قطاعات جديدة، وخاصة في مجال إعادة الإعمار.

وتحدثت الأموي عن عقبات ومشكلات تعاني منها النافذة الواحدة، أبرزها أن الكثير من الوزارات لم تعرض كامل صلاحياتها للهيئة أو أن المندوب في النافذة محكوم بإجراءات محدودة وغير موحدة أو محددة الزمن، أو عدم تحديد المدة الزمنية من وزارات الدولة، الأمر الذي تسبب بكيل من الانتقادات للنافذة الواحدة واعتبارها عائقاً أمام المشروعات. منوهةً بأن الهيئة تعمل على إعادة هيكلة عمل النافذة الواحدة وتحويلها إلى مديرية خدمات الاستثمار تقدم ٧٣ خدمة استشارية والطموح إنشاء مجمع خدمات استثمار لتمكين المستثمر من الحصول على الخدمات كافة من مكان واحد دون التعامل مع أي من موظفي الهيئة أو الوزارات، وإطلاق برنامج إعادة هندسة الإجراءات قريباً.

وأشارت إلى إعداد ١٤٢ فرصة استثمارية مع الموافقات والمعلومات موزعة كافة قطاعياً وإنمائياً، ولأول مرة يتم إطلاق مشروعات استثمارية وفق هذه الصيغة.

بدوره عرض مدير النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار محمد حرزون للجانب التشريعي والقانوني وأهمية الحافز الاستثماري في جذب الاستثمارات واستعرض قوانين الاستثمار منذ خمسينيات القرن الماضي التي وفرت فرص عمل كبيرة وساهمت في ترشيد الاستيراد والاعتماد على الإنتاج المحلي في تلبية احتياجات البلد وحل أكبر المشكلات من خلال مشروعات النقل وخلق مناخ ملاءم للاستثمار وأبرزها قانون الاستثمار رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ وسمح بتملك الأراضي واستئجارها وكانت ملكية الأرض محددة بمساحة ١٢٦٠ دونماً على حين في مشروعات الاستثمار بات تملك الأرض مفتوحة بلا تحديد.

وخلال المداخلات طالب عضو غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام بدعم المستثمر المحلي لكونه الجاذب للاستثمار وبعدها يأتي الأجنبي. كما رأى مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي في معدل التضخم في الاقتصاد السوري طارداً للاستثمارات، وأوضح أن القيمة الحالية وتدفقاتها ومعدل الخصم الذي لا يقل عن ٣٥ بالمئة تعد طاردة للاستثمار، أي إن الإيرادات إلي تمثل اليوم ١٠ ملايين ليرة هي لا تعادل ٢٠٠ ألف ليرة بعد عشر سنوات في ظل إحجام المصارف عن التمويل داعياً إلى ضرورة التركيز على ضبط معدل التضخم هذا من جهة ما.

وتساءل عن علاقة هيئة الاستثمار مع هيئة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؟ وهل هي معنية فقط بالمشروعات الكبيرة؟ وهي لا تشكل سوى ٣ بالمئة من المشروعات على حين تشكل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر نسبة ٩٧ بالمئة من المشروعات في البلد. وهنا أوضحت الأموي في معرض أجابتها أن التعاون مع هيئة المشاريع الصغيرة ليس كما يجب ويقتصر على الأمور الإجرائية والشكلية.

> البردان: مشروعات تقوم وتستغل مزايا الاستثمار لاستيراد المستلزمات والمتاجرة بها

«مداد»: ازدياد الحوالات المسلمة بالدولار خلال الحرب أثر سلباً في الليرة

بيع سندات للمغتربين واستخدام التحويلات كضمان لتقليل تكاليف الاقتراض

| الوطن

رأى مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» في دراسة اقتصادية حديثة أن ازدياد التحويلات المتدفقة نحو سورية خلال الحرب لا يعطي للجهات الرسمية مسوغاً للمضي قدماً في سياساتها الاقتصادية التي استهدفت رفع الدعم الاجتماعي بشكل تدريجي، عبر رفع أسعار المواد المدعومة، تدريجياً، لا سيما المشتقات النفطية، إضافة إلى رفع بعض الرسوم، التي تثقل كاهل ذوي الدخل المحدود، لأن إسهام التحويلات في الدخل لا يعتدّ به في خدمة سياسات تقشفية. وقدّر الحوالات النظامية اعتماداً على بيانات البنك الدولي بمعدل وسطي قدره ٤,٥ ملايين دولار يومياً.

وأشارت الدراسة بعنوان «التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المغتربين: سورية نموذجاً» إلى أن السياسة التقشفية في سورية بعد العام ٢٠١٢ كانت نتيجة اضطرارية لجأت إليها الحكومة لعدم وجود موارد كافية للدولة قادرة على تغطية كامل إنفاقها، ذلك بدلاً من اللجوء إلى التوسع عبر إصدار نقد إضافي لتمويل عجز الموازنة خشيةً من الضغوط التضخمية التي قد تولده، منوهةً بأن المبالغة في تقدير أهمية التحويلات عند إعداد وتنفيذ الإجراءات الحكومية التقشفية سوف يزيد من مستوى اللاعدالة في المجتمع، نظراً لأن الأسر التي لا تتلقى تحويلات سوف تتأثر أكثر من غيرها في حال تخفيض مستوى الإنفاق العام أو زيادة الرسوم أو الضرائب، ومن ثم تعميق حالة التهميش لهذه الأسر في المجتمع، ما يقتضي تصميم برامج إنعاش اجتماعي إسعافية لهذه الأسر «التي لا تتلقى تحويلات» على أن تكون ضمن إطار برامج إنعاش مجتمعي أوسع، إلا أن الأولوية يجب أن تكون للأسر التي لا تتلقى التحويلات وتعيش في فقر مدقع.

وعما يخص تأثير التحويلات في سعر صرف الليرة السورية، بيّنت الدراسة أن التحويلات (تحديداً الداخلة بغير الطرق الرسمية، وفي المناطق الساخنة بشكل رئيس) كانت مصدراً للقطع الأجنبي الذي كان يُستخدم جزء رئيس منه في عمليات المضاربة، لذا تأثرت الليرة سلباً، بانخفاض أكبر في قيمتها، إلى جانب تداعيات الأزمة وانكماش الإنتاج وهروب رؤوس الأموال وعمليات التحوط من المخاطر عبر شراء الدولار بشكل رئيس... وغيرها من العوامل، وهذا الاتجاه يخالف الاتجاه النظري بتأثّر العملة المحلية بزيادة التحويلات، بوساطة ارتفاع قيمتها أمام العملات الأجنبية لزيادة عرض القطع الأجنبي في البلد المتلقي، وسبب هذا الاختلاف في التأثير هنا هو المضاربات على الليرة، وظروف الأزمة وتداعياتها على سعر الصرف.

مبينةً أن الضغوط تزداد على سعر الصرف عند حدوث تقلبات ملموسة في سعر الصرف في السوق الموازية، مع وجود فارق كبير بين سعر الصرف الرسمي لتسليم الحوالات للمواطنين وسعر الصرف في السوق الموازية، إذ تنشط عندها عمليات التحويل بالطرق غير الرسمية، ومن ثم يوجد قطع أجنبي أكبر في السوق للمضاربة، علماً أن المصرف المركزي لجأ إلى إصدار قرار بعدم تسليم الحوالات بالدولار، وإنما بالليرة السورية فقط، وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده، لكن التفاوت بين السعرين (الرسمي والموازي) حدّ من فعالية هذه الخطوة.

واقترحت الدراسة من أجل تحفيز المزيد من التحويلات وتعزيز مشروعات التنمية على نطاق أوسع؛ أن تنظر الحكومة في وضع آليات مبتكرة، على سبيل المثال، يمكن بيع سندات للمغتربين، إذ تضمن حصولهم على معدل عائدات معقولة، وإتاحة الحصيلة في الوقت نفسه لتمويل المشروعات الإنمائية في المجتمعات المحلية، ومن الطرق الأخرى لزيادة إمكانات استثمار التحويلات، استخدامها من أجل تقليل تكلفة الاقتراض، لأن الحكومة يمكنها استخدام المتحصلات كضمان، لذا يمكن أن تعمل التحويلات على أنها هي تلك المتحصلات. فترتيبات المتحصلات المقبلة المستخدمة كضمان شائعة في القطاع التجاري، وتستخدم بشكل متزايد في القطاع العام.

واختتمت الدراسة بأنه يمكن التأكيد إجمالاً أن للتحويلات إمكانية دعم التنمية على أن تزداد فاعليتها بتطبيق النوع السليم من السياسات العامة، فتيسير الخدمات المصرفية والتدريب المالي الأساس للأسر المتلقية للتحويلات، وتشجيع التحويلات الجماعية للأغراض الإنمائية، واستخدام التحويلات كضمان لتقليل تكاليف الاقتراض في الأسواق المالية، تعد كلها إستراتيجيات جديرة بالنظر في التحويلات لزمن طويل كمصدر للعملات الأجنبية للبلدان، وخففت بوصفها مقاومة للدورة الاقتصادية من صدمات الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية، إلا أن السياسات الحكيمة التي تهيئ بيئة مالية تتسم بالشفافية والموثوقية يمكنها أن تفعل الكثير من أجل تعزيز تأثيراتها الإنمائية، إلا أن تحقيق ذلك مشروط بعدم اعتماد الحكومة السورية على التحويلات كمسوّغ للاستمرار في السياسة التقشفية، من دون إطلاق برامج إنعاش اجتماعي طارئة على مستوى القطر، مع ضرورة تجاوب السياسة النقدية مع ضرورة استقطاب أكبر نسبة ممكنة من التحويلات عبر الطرق الرسمية، وتوخي الحذر حيال فرض أي ضريبة على الحوالات، وتصميم مسح خاص بالتحويلات ومكوناتها في سورية لتوافر مؤشرات داعمة للقرار الحكومي، على أساس العدالة في تأثيره الاجتماعي.

٦٧١,٦ مليار ليرة ودائع في «التجاري» حتى نهاية حزيران والتسهيلات المنتجة تخطت ٥٧٢,٧ ملياراً

| عبد الهادي شباط

كشف مدير مسؤول في المصرف التجاري السوري أن حجم الودائع حتى النصف الأول من العام الجاري لدى المصرف بلغ نحو ٦٧١,٦ مليار ليرة، منها ٣٨٤,٢ للقطاع العام ونحو ٢٨٧,٤ للقطاع الخاص، في حين سجل معادل الودائع للقطع الاجنبي ٣٣٦,٣ مليار ليرة، منها ١٧٥,٤ ملياراً للقطاع العام.

وحول التسهيلات الإئتمانية أوضح أن التسهيلات المنتجة بلغت ٥٧٢,٧ مليار ليرة موزعة على ٤٣١,٧ مليار ليرة للقطاع العام، في حين كان معادل التسهيلات لنفس الفترة من العام الجاري بالقطع الاجنبي ١٠٨,٦ مليارات ليرة للجهات العامة في الدولة في حين نصيب القطاع الخاصة ٨٥,٧ مليار ليرة.

كما أشار إلى أن إجمالي الودائع في المصرف لنهاية عام ٢٠١٦ (الودائع بالليرة السورية وبمختلف العملات مقومة بالليرة السورية وفق نشرة الأسعار بتاريخه) بلغت ٨٩٠,٢٥ مليار ليرة سورية على حين وصلت مع نهاية آذار الماضي إلى ٩٣٥,١٠ مليار ليرة سورية.

كما أوضح أن المصرف سجل زيادة في حجم الودائع بالليرة السورية وبالعملة الأجنبية مقومة بالليرة منذ نهاية عام ٢٠١٤ ولغاية الربع الأول من عام ٢٠١٧ حيث وصل مجموعها إلى نحو ٩٣٥,١٠ مليار ليرة سورية وبمختلف أنواع الودائع بنسبة زيادة ١٠٥ بالمئة عن سنة الأساس ٣١ / ١٢ / ٢٠١٤ إلى جانب ارتفاع نسب السيولة إلى ٥٠ بالمئة في ظل متغيرات متعددة فرضتها طبيعة الحرب على سورية (مع إغفال ارتفاع قيم القطع على حجم الودائع ومعدلات التضخم) وهو ما اعتبره عاملاً يعزز ثقة المتعاملين أفراداً ومؤسسات ولمختلف القطاعات الاقتصادية بإمكانياته في التمويل ودعم التوجه العام للحكومة في مواجهة تحديات الأزمة والحصار المفروض على البلد والوفاء بأي التزامات مترتبة.

وفيما يخص لجان التحقيق التي بدأت عملها مؤخراً حول ملف القروض المتعثرة لدى المصرف والأخطاء والتجاوزات التي يتحملها بعض العاملين لدى المصرف بين المدير أن اللجان مازالت مستمرة في عملها دون أن يرشح عنها حتى الآن أي قرارات أو توصيات.

وحول ملف القروض المتعثرة أوضح أن معظم الديون المتعثرة لدى المصرف التجاري تعود لسنوات قبل الأزمة لكنه يتم العمل منذ بداية الأزمة على دراسة كل ملف على حدة لتميز بين المتعثر حسن النية والمتعثر السيئ النية الذي اتخذ من ظروف الأزمة التي تمر بها البلاد ذريعة لتغطية سوء النية تجاه تسديد المبالغ المترتبة عليه للمصرف، وفي هذا الإطار عملت إدارة التجاري على تشكيل مؤونة كبيرة خاصة لمعالجة آثار القروض المتعثرة حيث يتم اقتطاع جزء من الأرباح وتحويلها لمؤنة.

علماً بأن المصرف استطاع تحصيل ١٠ مليارات ليرة سورية من القروض المتعثرة خلال عام ٢٠١٦ والربع الأول من العام الجاري (٢٠١٧) نتيجة إجراءات تسوية شملت ١٧٥ متعاملاً وتسديد كامل المديونية لـ٨٧٣ متعاملاً، ليكون المصرف وفق ذلك قام بمعالجة ديون تزيد على ٣٠,٣٧ ملياراً من خلال التسويات أو التسديدات (لكامل المديونية) التي تمت وفق القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥.

وبين المدير أن القيمة الحالية للديون المتعثرة (بالقطع الأجنبي وبالليرة السورية) تعادل ٨٥ مليار ليرة سورية لـ٣١٥٠ متعاملاً من المتعاملين المتعثرين والملاحقين قضائياً، وأن أكثر من ٢٣٢٥ متعاملاً صدر بحقهم قرارات منع سفر.

رد

بعد تشكيل لجنة تحقيق في ضياع ٤ ملايين دولار.. معهد التأمين العربي يعتبرها حملات لتشويه صورته!

ورد في عددكم رقم ٢٧٠٠ الصادر بتاريخ ١ / ٨ / ٢٠١٧ في الصفحة السادسة مقالاً معنوناً بـ«الحجز الاحترازي على إيداعات المعهد العربي للتأمين»، وبسبب وجود العديد من المغالطات ضمن هذا المقال وجب علينا الرد ونقل الصورة الحقيقية عن معهد التأمين العربي إلى الإخوة القراء.

بداية، نؤكد كإدارة معهد التأمين العربي أن كل ما تضمنه هذا المقال من معلومات هي عارية عن الصحة ومخالفة للحقيقة ولا تهدف إلا لتشويه سمعة المعهد والنيل من مصداقيته، وللأخ القارئ نبين أدناه من هو معهد التأمين العربي حتى تتضح الصورة كاملة ويصبح جلياً عدم قانونية القرارات المتخذة في حقه:

هو شركة مساهمة مغفلة لها سجلها التجاري ولها هيئتها العامة ولها مجلس إدارة منتخب ويوجد مراقب حسابات داخلي وخارجي ويتم تدقيق ميزانياتها من المدقق الخاص المستقل المنتخب أصولاً من الجمعية العمومية وتعرض ميزانياتها على الجمعية العمومية المؤلفة من جميع المساهمين وقد صادقت هذه الجمعيات على جميع الميزانيات السنوية للمعهد منذ تاريخ تأسيسه وحتى يومنا هذا.

إذاً، ما أحقية اللجنة المشكلة من قبل الجهات العامة بالتفتيش والتدقيق على شركة مساهمة مغفلة خاصة لا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال مؤسسة حكومية.

أما بالنسبة للعقارات الممنوحة للمعهد بأسعار رمزية، فتؤكد إدارة المعهد أنها قامت بشراء أرض في منطقة قدسيا بالأسعار الحقيقة، وباشرت بإعداد المخططات الهندسية للأبنية التي ستشاد عليها إلا أنه لم تتم المباشرة بإنشاء الأبنية بسبب الظروف الأمنية التي كانت سائدة في منطقة الأرض.

تطرق المقال إلى ضياع مبلغ ٤ ملايين دولار من رأس مال المعهد، تأسف إدارة المعهد على نشر مثل هذه المعلومة التي ذُكرت دون أدنى حد من المسؤولية، وبعيدة كل البعد عن الواقع ولا تهدف إلا لتشويه صورة المعهد وخير دليل على عدم صحتها هو ميزانيات المعهد التي تمت المصادقة عليها بشكل سنوي من جميع المساهمين الحاضرين لاجتماع الهيئة العامة ومن بينهم المساهم المؤسسة العامة للتأمين وذلك منذ تاريخ تأسيس المعهد وحتى الآن.

ورد عن مدير في وزارة المالية أن المعهد لم يفتتح فرعه السوري بعد، وتصحيحاً لحضرة المدير وتوضيحاً للأخ القارئ، للمعهد مقر دائم في سورية– دمشق وتم شراؤه ليكون مقراً للإدارة العامة للمعهد وليس فرعاً كما ذكر في المقال، ونشاطات المعهد لم تتوقف منذ أن باشر أعماله عام ٢٠٠٩ وحتى الآن وأقام عدة دورات داخل وخارج سورية واستقطب أهم المحاضرين بالأسواق العربية بهدف رفع المستوى الفني والمهني للكوادر السورية والعربية، وتنوعت دورات المعهد في سورية واستهدفت جميع الشرائح العاملة في السوق السوري حتى إن أحد المتدربين في معهد التأمين العربي– دمشق موجود الآن في رأس هرم سوق التأمين السوري.

وعن المدير نفسه في وزارة المالية ذكر في المقال أن أحد المساهمين (المؤسسة العامة للتأمين) طلب تعديلاً للنظام الأساسي للمعهد، نؤكد لحضرة المدير إن كان لا يعلم أن تعديل النظام الأساسي منوط بالجمعية العمومية والمساهمين في أي شركة ولا يمكن لشركة مؤلفة من ٤١ مساهماً من كبار شركات التأمين في العالم العربي أن يتم تعديل نظامها الأساسي من قبل أحد المساهمين وبإرادته المنفردة، مهما كانت نسبة أسهمه فكيف إذا كان يملك ١٠ بالمئة من رأس المال وماذا عن باقي المساهمين المالكين لـ٩٠ بالمئة من رأس المال؟

كما نود الإشارة إلى أن معهد التأمين العربي الذي تهدف هذه الحملات الإعلامية لتشويه صورته حصل على العديد من الاعترافات والاتفاقيات العالمية التي دعمت خطوات نجاحه منها جمعية إدارة مكتب التأمين على الحياة LOMA المعنية بتأمينات الحياة ومعهد التأمين القانوني في لندن CII وشهادة معتمدة من CPD في لندن، كما حصل على العديد من الجوائز منها جائزة (Middle East Insurance Award) 2nd عن فئة التعليم والتدريب في مدينة دبي MIIA وأصبح للمعهد المناهج الخاصة به.

بالنهاية، تؤكد إدارة معهد التأمين العربي أن المعهد تأسس ومقره الرئيس في دمشق ومهما بلغ حجم التحديات والصعوبات فإنه سيبقى في دمشق صرحاً تعليمياً مميزاً وسيرفد الأسواق العربية والسوق السورية خاصة بكوادر مدربة بطريقة احترافية التي بدورها ستعمل على رفع المستوى الفني والمهني في قطاع التأمين.

بناء عليه نأمل من صحيفتكم الغراء أن تقوم بنشر الرد سنداً لأحكام قوانين النشر النافذة في سورية، علماً بأننا على استعداد لتقديم ما يدعم المعلومات الواردة في ردنا هذا من وثائق وأدلة نعتقد أنها كافية لجلاء الحقيقة.

معهد التأمين العربي

تعقيب المحرر:

نأمل على إدارة المعهد إعادة قراءة المقال إذ إن المعلومات التي نقلها هي من مصادر حكومية مسؤولة ضمت وزير المالية ومدير مسؤول وهو ما أعلنه المقال صراحة، كما تم تأكيد بعض المعلومات من مصدر في رئاسة مجلس الوزراء، فضلاً عن وجود لجنة تحقيق في الموضوع يعود لها التأكد من صحة الادعاءات بحق المعهد وهذا ليس من اختصاصنا.